CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

تعزيز النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي

المسودّة الأولى

الأساس المنطقي

(1) من المتوقع أن يتضاعف تقريبًا عدد سكان المدن في العالم بحلول عام 2050، ممّا يجعل التوسّع الحضري أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الحادي والعشرين.[1] وبالنظر إلى أن ما يقدّر بنحو 1.7 مليارات شخص من أصل 2.2 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم يعيشون بالفعل في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، فإنّ هذا النمو الحضري السريع يشكّل تحديًا عالميًا كبيرًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

(2) ويعتبر التوسّع الحضري وشبه الحضري نتيجة للتحوّلات المترابطة في الديموغرافيا والاقتصادات والثقافة والنُظم الاجتماعية واستخدام الأراضي والتكنولوجيا والابتكار. وبالتالي، فإن فهم التغييرات التي تحدث في النُظم الزراعية والغذائية برمّتها يتطلّب اعتماد منظور التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويسمح هذا النهج بتسليط الضوء على الترابط المتزايد بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية كأساس لمعالجة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط لإنتاج الموارد وتوزيعها بفعالية، ووضع السياسات التي تعكس الواقع المعقّد لهذه المجتمعات المترابطة.

(3) واستنادًا إلى نهج التسلسل الريفي الحضري المتصل، من المتوخى أن تكون توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي التالية في مجال السياسات بمثابة أداة توجيهية مركّزة وعملية المنحى لتعزيز قدرة سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية على إعمال حقهم في الغذاء في سياق تحديات متعددة، مثل تغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والانكماش الاقتصادي بما يشمل الديون التي لا يمكن تحمّلها، وتزايد أوجه انعدام المساواة، والصراعات، والتوسّع الحضري السريع وغير المخطط له.

(4) وتُقرّ هذه التوصيات في مجال السياسات بأنّ الطابع المعقّد للنُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية يقتضي اتباع نهج نُظمي يدمج عمليات حوكمة متعددة القطاعات والمستويات والأطراف والجهات الفاعلة، داخل الدولة وخارجها، من أجل تهيئة بيئة سياسات مواتية تُمكِّن أصحاب المصلحة وتوطّد أواصر التعاون لإتاحة نظم غذائية تتّسم بالإنصاف والقدرة على الصمود والاستدامة. وبوجه خاص، من المهم إبراز الدور الرئيسي للحكومات المحلية والسلطات البلدية والأطراف الفاعلة في النظم الغذائية المحلية بوصفها عوامل للتغيير في دفع عجلة الابتكار وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية.

(5) وفي الوقت عينه، فإن ضمان الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل يقتضي سياسات تتقيّد بالتزامات ومبادئ حقوق الإنسان، مثل المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية وكرامة الإنسان والتمكين وسيادة

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 256/71 – الخطة الحضرية الجديدة.

القانون. ويستلزم ذلك تعزيز السياسات التي تعالج أوجه انعدام المساواة ويكون الإنسان محورها وتحمي الكوكب وتراعي العمر ونوع الجنس وتسهم في إعمال جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في غذاء كافٍ.

(6) وهذه التوصيات في مجال السياسات موجّهة في المقام الأول إلى الحكومات الوطنية ودون الوطنية، لا سيما الإدارات الإقليمية/الحضرية/البلدية. كما أن التوصيات موجّهة إلى جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة وينبغي تفسيرها وتطبيقها وفقًا للالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق ووفقًا للنُظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وتستند هذه التوصيات إلى صكوك السياسات القائمة ذات الصلة الصادرة عن اللجنة وتكمِّلها، وتسترشد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة (فريق الخبراء الرفيع المستوى) حول "*تعزيز النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي*".

ألف– النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الإنتاج

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

1- احترام حقوق الحيازة المشروعة وإعطاء الأولوية للحصول بشكل منصف على الأراضي والمياه والتمويل والخدمات والابتكار والتكنولوجيا وغير ذلك من موارد إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب؛[2] *(الحصول على الموارد)*

2- ووضع وإصلاح وتنفيذ سياسات خاصة بتقسيم المناطق لاستخدام الأراضي، بما في ذلك الحراجة وإنشاء مناطق خضراء، تدعم التنوع البيولوجي وتنظيم المناخ المحلي، والإنتاج المستدام للأغذية ورفاه المواطنين، من خلال حماية ودعم أنشطة الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، والزراعة الصغيرة النطاق، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك؛ (*سياسات تقسيم المناطق*)

3- وإيلاء الأولوية للخدمات الاستشارية والإرشادية الزراعية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتديرها وتستخدمها بصورة مستدامة، وتعزّز سلامة التربة وتضمن صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وقد ينطوي ذلك على عدة أمور من ضمنها الترويج لتقنيات الزراعة القادرة على الصمود أمام تغير المناخ ونُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة،[3] والاستراتيجيات الخاصة بالتكنولوجيا الأحيائية والاقتصاد الأحيائي، والممارسات التجديدية والمراعية للتغذية؛ *(خدمات الإرشاد)*

4- وتشجيع برامج الاقتصاد الأحيائي وسلاسل الإنتاج المتصلة به الرامية إلى وضع نماذج إنتاج جديدة تدمج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والابتكار الفني وتنمية الاقتصادات المحلية وإدماجها في سلاسل القيمة؛ *(الاقتصاد الأحيائي)*

5- وتعزيز حصول الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية بشكل منصف على التمويل وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها لأغراض الابتكار والتكنولوجيات، مثل هياكل الدفيئات الحديثة والزراعة المائية والزراعة من دون تربة المتسمتين بالكفاءة في استخدام المياه، والزراعة العمودية والداخلية، ونُظم الطاقة المتجدّدة، والبستنة على الأسطح، والذكاء الاصطناعي، والابتكارات الاجتماعية مثل الحدائق المجتمعية؛ *(الابتكارات)*

6- وتيسير نظم تجميع المنتجات الزراعية في السياقات الحضرية وشبه الحضرية المتنوعة، بما يسمح لصغار المنتجين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بإنتاج الكميات اللازمة للوصول إلى الأسواق وخدمات التجهيز ومراقبة الجودة والتسويق. (*تجميع المنتجات*)

---

[2] لأغراض هذه التوصيات في مجال السياسات، تشير جملة "*الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب*" إلى النساء، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين الأسريين، والفلاحين، والذين لا يملكون أرضًا، والعُمال الزراعيين، والمشرّدين، والعُمال غير الرسميين، والمهاجرين، والنازحين داخليًا، واللاجئين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، ومجموعات الأقليات العرقية والإثنية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وكبار السن، والشباب، والفتيان والفتيات.

[3] تماشيًا مع توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن *نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*. 2021

المسار المتوسط (التخزين والتجهيز والنقل والبيع بالجملة)

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، القيام بما يلي:

7- تعزيز الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، مثل نُظم التخزين التي تتّسم بالقُدرة على الصمود أمام تغير المناخ وبالكفاءة في استخدام الطاقة وبكلفة ميسورة، والتغليف القابل للتحلّل الحيوي أو القابل لإعادة التدوير، والمنصات الرقمية للاستفادة بفعالية من الفُرص التي تُتيحها النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية؛ *(الاستثمار في النظم الغذائية)*

8- وتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية المخصصة للتخزين والتجهيز والتسويق والخدمات اللوجستية، وتنمية القدرات في القطاعات الوسيطة لسلاسل القيمة الغذائية الحضرية، بما في ذلك محلات السوبر ماركت والمتاجر الحديثة، من أجل زيادة إمكانية حصول المستهلكين على الأغذية الطازجة والقابلة للتلف مع العمل في الوقت ذاته على دعم الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستدامة؛ *(الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية)*

9- وتشجيع الابتكارات الاجتماعية من قبِيل الزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، والحدائق المجتمعية، والتوسّع الريفي الذكي، والتعاونيات الغذائية، ومراكز الأغذية وأسواق المزارعين التي تعزّز إمكانية الحصول على أغذية آمنة وصحية ومغذية مع المساهمة في الوقت ذاته في الإنصاف والإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(الابتكارات الاجتماعية)*

10- وتعزيز تنوّع الجهات الفاعلة في مجال الأغذية ودعم أسواق الجملة الشاملة لتوطيد الروابط مع صغار المنتجين والجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي، وضمان ممارسات عادلة وقابلة للتطبيق اقتصاديًا في سلسلة الإمدادات لإعادة توزيع القيمة. وقد يستلزم ذلك دعم استخدام الشركات الصغيرة للابتكار والتكنولوجيات، بما في ذلك الشركات الناشئة، من خلال تطوير حلول قائمة على السوق تربط المستهلكين بصغار المنتجين عبر المنصات الرقمية وخدمات توصيل الطلبات؛ *(سلاسل الإمدادات الشاملة)*

الأسواق والبيع بالتجزئة والتجارة

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

11- الإقرار بالدور الهام الذي تؤدّيه الأسواق الإقليمية وسلاسل الإمدادات الأقصر التي تدمج الوظائف الحضرية والريفية في السياسات الوطنية ودون الوطنية لتقسيم المناطق والتخطيط الحضري، من أجل تشجيع: (1) وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين إلى الأسواق؛ (2) وإدارة الموارد الطبيعية والأراضي واستخدامها على نحو مستدام، (3) وزيادة إمكانية حصول جميع السكان على المنتجات الطازجة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(الأسواق الإقليمية)*

12- وحماية الأسواق التقليدية، بما يشمل الأسواق الإقليمية والمحلية، وإدامتها من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والعمليات والخدمات اللوجستية والابتكار والتكنولوجيا والحصول على الأراضي والمياه والطاقة الميسورة الكلفة، وكذلك من خلال تنمية القدرات وتوفير التدريب للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، لا سيما البائعون غير الرسميين، حرصًا على الامتثال لمعايير النظافة من أجل تعزيز سلامة الأغذية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛ *(سلامة الأغذية)*

13- ومعالجة اختلال موازين القوى وأوجه انعدام المساواة في صفوف مختلف الأطراف الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل لتحفيز المنافسة وتنويع قنوات توزيع الأغذية. ويستلزم ذلك دعم الأسواق التقليدية والمجتمعية، وبائعي الأغذية في الشوارع، ومحلات السوبر ماركت، وخدمات توصيل الطلبات عبر الإنترنت؛ *(توزيع متنوع)*

14- ودعم القنوات غير السوقية، مثل شراء الأغذية، والمطابخ المجتمعية، والمطابخ التضامنية، وبنوك الأغذية التي تتيح الحصول بشكل منصف على أغذية كافية وآمنة ومغذية وميسورة الكلفة، ممّا يعزّز سبل كسب العيش ويزيد من قدرة الأسر على الصمود؛ *(القنوات غير السوقية)*

15- وتعزيز قدرات الفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة[4] والمزارعين الأسريين – لا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية – للوصول إلى الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال تعزيز التعاونيات وجمعيات المزارعين والاتحادات والنقابات والشبكات وغيرها من المنظمات، مع العمل في الوقت ذاته على الترويج للمشاريع وريادة الأعمال، وهو ما من شأنه زيادة قدرتها التفاوضية والسماح بمشاركة مجدية في سلاسل قيمة الزراعة والنُظم الغذائية، بما في ذلك في الأسواق الإقليمية.[5] *(المشاركة الشاملة في السوق)*

16- وتحفيز الانتفاع سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية بشكل منصف بالأنماط الغذائية الصحية، ولا سيما في المناطق التي يسودها الفقر المتعدد الأبعاد، بما في ذلك من خلال أدوات تنظيمية ملائمة، مثل بطاقات التوسيم التغذوي والتدابير المالية التي تشجّع على استهلاك الأغذية الآمنة والمغذية والطازجة؛ *(الأدوات التنظيمية والمالية)*

17- وتشجيع تغيير السلوك، من خلال تمكين المستهلكين من اتخاذ خيارات مدروسة نحو أنماط غذائية صحية بدرجة أكبر من خلال التثقيف التغذوي والغذائي المحدّد الأهداف، مثل تنويع الأنماط الغذائية، وحملات التوعية التي قد تشمل حملات التثقيف لجمهور مستهدف والتواصل بين الأشخاص والحوارات المجتمعية كوسيلة للتأثير بشكل إيجابي على المعارف والمواقف والأعراف الاجتماعية، بموازاة الإقرار بأهمية ثقافة الأغذية التقليدية؛ *(التثقيف التغذوي)*

18- وتقييم آثار السياسات التجارية على الصحة العامة والنظم الغذائية بهدف تعزيز إمكانية انتفاع المستهلكين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بأنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة، ولا سيما أشد السكان فقرًا وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي. *(السياسات التجارية)*

---

[4] لأغراض هذه التوصيات في مجال السياسات، تتضمن الإشارات إلى أصحاب الحيازات الصغيرة صغار المنتجين والقائمين على التجهيز والرعاة والحرفيين وصيادي الأسماك والمجتمعات التي تعتمد بشكل وثيق على الغابات والشعوب الأصلية والعمال الزراعيين.

[5] تماشيًا مع توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات الحد من أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. 2024

المشتريات العامة والمبادرات غير السوقية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

19- إعطاء الأولوية لبرامج المشتريات العامة الموجّهة نحو التغذية والاستثمار فيها، مثل برامج التغذية المدرسية، ونظم التوزيع العامة، وتشجيع الأغذية المنتجة محليًا، وإعطاء الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، واستهداف الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، من أجل تحقيق أهداف متعددة تتعلق بالتغذية والاستدامة والتنوع البيولوجي والإدماج الاجتماعي وقدرة سبل كسب العيش على الصمود؛ *(برامج شراء الأغذية)*

20- وتعزيز قدرات الحكومات على تقديم المعونة الغذائية خلال الأزمات، والاستفادة من قدرة المجتمع المدني والشبكات المحلية، وضمان الحق في التحرّر من الجوع وسوء التغذية من خلال المعونة الغذائية التي تعزّز النُظم الغذائية المحلية والوطنية لتحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل؛ *(المساعدات الغذائية)*

الفاقد والمهدر من الأغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، القيام بما يلي:

21- السعي إلى التقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية من خلال القيام بما يلي: توفير البنية التحتية الداعِمة مثل وحدات التظليل والتخزين البارد؛ وتسهيل إمكانية وصول الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي إلى الابتكار والتكنولوجيا للحفاظ على الأغذية القابلة للتلف؛ ودعم برامج إعادة التوزيع التي تعيد توجيه فائض الأغذية؛ وتوعية الجهات الفاعلة في النظم الغذائية المشاركة في المشتريات العامة وقطاع الضيافة إضافة إلى المستهلكين للحدّ من المهدر؛ (*الفاقد والمهدر من الأغذية*)

22- وتشجيع الاقتصاد الدائري ودعمه من خلال فرز النفايات البلدية العضوية والمخلّفات الزراعية لأغراض التسميد وإنتاج الغاز الحيوي من خلال الهضم اللاهوائي وإنتاج العلف الحيواني، بموازاة الاعتراف بدور المنصات المحلية المعنية بالفاقد والمهدر من الأغذية، وشبكات استعادة الأغذية والابتكارات في مجال إضفاء قيمة على النفايات. *(الاقتصاد الدائري)*

باء- النُظم المترابطة الحضرية وشبه الحضرية التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

23- تحفيز انتفاع الجميع من توافر الخدمات والبنية التحتية المادية والاجتماعية الأساسية والاستثمار فيها، دون تمييز، بما في ذلك لأغراض الإسكان، والطاقة الموثوقة والميسورة الكلفة، ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مناولة الأغذية بشكل أكثر أمانًا، واستهداف السكان ذوي الدخل المنخفض والأحياء السكنية المنخفضة الدخل؛ *(البنية التحتية المادية والاجتماعية)*

24- وزيادة الاستثمارات المسؤولة في البنية التحتية، بما في ذلك بالنسبة إلى حلول وخدمات وتكنولوجيات النقل والتنقل، وضمان أن تعود بالنفع على المناطق التي ينتشر فيها الفقر المتعدد الأبعاد، عن طريق اعتماد نُهج إقليمية مع تعزيز التجارة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية والربط بين الأسواق؛ *(تحسين الترابط)*

25- وتعزيز حصول الجميع على خدمات صحية جيدة بشكل منصف وبكلفة ميسورة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من أجل تحسين نتائج الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما بالنسبة إلى النساء في سن الإنجاب والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال والشباب؛ *(الخدمات الصحية)*

26- وإدراج الأغذية ودمجها بشكل صريح، بما في ذلك البنية التحتية لتجارة الأغذية، في التخطيط الحضري بما يضمن حصول جميع السكان عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، بغض النظر عن الدخل أو العرق أو الجغرافيا، على أغذية صحية ومغذية وميسورة الكلفة، ودمج التخطيط لاستخدام الأراضي في سياسات الأمن الغذائي والتغذية من خلال تحسين الأطر القانونية للزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛ *(التخطيط الحضري)*

27- ودمج التخطيط المكاني في سياسات الأمن الغذائي الحضري وشبه الحضري لتشجيع الاستخدام المستدام للأراضي، وحماية حقوق الحيازة المشروعة، وحماية الأراضي الزراعية، والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، والغابات الحضرية والمساحات الخضراء، من أجل تحسين التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، وتعزيز التنوع البيولوجي وقدرة النُظم الغذائية على الصمود وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث. وهذا يتطلّب تعزيز التنسيق بين التخطيط لاستخدام الأراضي وحوكمة النُظم الغذائية لإدارة النمو الحضري بموازاة تعزيز قدرة النُظم الغذائية على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التخطيط المكاني)*

28- وتصميم التدخلات، بما في ذلك التخطيط لحالات الطوارئ ونظم الإنذار المبكر، واعتماد أفضل الممارسات التي تراعي الحدّ من مخاطر الكوارث في التخطيط والتصميم الحضريين، وإعطاء الأولوية للتخفيف من مخاطر تغير المناخ والتكيف معه، وزيادة قدرة سلاسل الإمدادات على الصمود، وتعزيز البنية التحتية الحيوية، مثل التخزين البارد وتوافر المياه وشبكات التوزيع، بما يضمن استمرار الأمن الغذائي والتغذية في تلبية احتياجات سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية في أوقات الأزمات؛ *(سلاسل الإمدادات القادرة على الصمود)*

29- ودمج الأمن الغذائي في السياسات الخاصة بالمناطق الحضرية والإسكان وتقسيم المناطق من خلال دعم حلول الإنتاج الغذائي داخل البيئة المبنية، بما في ذلك المزارع الحضرية، والحدائق الحضرية، والبنية التحتية التي تُراعي الاعتبارات البيئية، واستخدام المساحات غير المستغلة بشكل كافٍ في كلّ من المشاريع العمرانية الجديدة والمناطق الحضرية التي تحتاج إلى تحسينات. وقد يستلزم ذلك تحديد الحواجز التنظيمية أمام الزراعة الحضرية وإزالتها، لا سيما في المناطق التي ينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير؛ *(الإسكان وتقسيم المناطق)*

30- ووضع ودعم السياسات التي تدمج مناهج الزراعة الحضرية في المدارس الابتدائية والثانوية، من خلال تزويد الشباب بالمهارات الفنية ذات الصلة والتعلّم العملي في مجالات، مثل الزراعة والنظم الغذائية المستدامة، والأنماط الغذائية الصحية، والأمن الغذائي والتغذية، والإلمام بالمسائل الغذائية، وإدارة سلسلة الإمدادات وتجهيز الأغذية، بهدف تشجيع عمالة الشباب[6] في هذه القطاعات؛ (*التعليم*)

31- وتشجيع الحصول على فرص العمل اللائق والعمالة في النُظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والعُمال غير الرسميين والموسميين والمهاجرين، من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والقوانين وإنفاذها، بما يضمن ظروف عمل آمنة ويمكِّن من تقديم أجور تُتيح مستوى معيشيًا لائقًا؛ (*العمل اللائق والعمالة*)

32- وإعداد برامج للحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاستثمار فيها، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية المشروطة والمستجيبة للصدمات، التي تلبي الاحتياجات المحدّدة للفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع إعطاء الأولوية للشباب والنساء. (*الحماية الاجتماعية*)

جيم- الحوكمة الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

33- الحرص على أن يكون تمويل البلديات كافيًا ومتّسقًا مع المهام المنوطة بالبلديات، لا سيما في سياقات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتحديد النُهج المبتكرة لتعبئة الموارد وتشجيعها، مثل سندات البلديات والأموال العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (*التمويل وتعبئة الموارد*)

34- وإشراك الحكومات المحلية ودون الوطنية وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتغذية، من خلال الاستفادة من مساهماتها بوصفها جهات قيّمة على المعارف والخبرات المحلية في تحسين جودة التدخلات واستدامتها والمساءلة عنها من أجل تحقيق الحوكمة الشاملة والاستراتيجية؛ (*الحوكمة الشاملة*)

35- والإقرار بالاحتياجات المتنوعة والمحدّدة للحكومات المحلية ودون الوطنية ودمجها في تنفيذ سياساتها الغذائية الحضرية وشبه الحضرية في سياق اتفاقات التجارة والاستثمار لتحقيق التوازن بين منافع التجارة العالمية والأمن الغذائي المحلّي؛ (*الاتفاقات التجارية*)

[6] تماشيًا مع توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنُظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. 2022

وينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

36- تنمية وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، ولا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب، للمشاركة بفعالية في صنع القرار والتأثير فيه، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالتجارة والاستثمار، من خلال جملة أمور منها، تعزيز مهارات هذه الجهات الفاعلة في مجالات الإلمام بالأمور المالية وبالتكنولوجيا الرقمية، وديناميات السوق، وحيازة الأراضي، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتوعية المستهلكين، وآليات المساءلة؛ *(تنمية القدرات)*

37- وتعزيز تمثيل الجهات الفاعلة في النظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، لا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب، من خلال تعزيز ودعم تمويل إدماجها ومشاركتها وتمثيلها بشكل مجدٍ في المنصات متعددة المستويات ومتعددة الجهات الفاعلة ومتعددة القطاعات، مثل مجالس السياسات الغذائية؛ *(التمثيل)*

38- وتعزيز ودعم التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك التعاون دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن للمساعدة على تحقيق مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في غذاء كافٍ عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التعاون لأغراض التنمية)*

39- ورسم خرائط للسياسات الوطنية والمحلية القائمة، وتحليلها بصورة منهجية لتقييم مدى اتساقها وتأثيرها على النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية وتعزيز أطر المساءلة والشفافية المبنية على حقوق الإنسان والتي تقيّم الأدوار والمسؤوليات والمهام المنوطة بمختلف مستويات الحوكمة، بموازاة العمل على تعزيز المشاركة الشاملة والمتعددة الجهات الفاعلة عبر المنصات واتخاذ تدابير محدّدة لإدارة تضارب المصالح. *(المساءلة)*

دال- تعزيز نُظم البيانات والبحوث والمعارف بما يُمكّن من تحسين فهم ورصد الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، القيام بما يلي:

40- تشجيع تنمية القدرات في مجالات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها،[7] بما يضمن احترام حقوق الملكية الفكرية وإيلاء الأولوية للمجالات التي لا يتوافر فيها حاليًا ما يكفي من بيانات الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات اللازمة لسدّ الثغرات في البيانات. وقد يستلزم ذلك تنمية القدرات في مجالات، مثل نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد والأدوات الرقمية ورسم الخرائط التشاركية من أجل استهداف المناطق الأكثر عرضة للاختلالات في النُظم الغذائية وتوجيه التخطيط الطويل الأجل وخطط الطوارئ والاستجابة للأزمات؛ *(تنمية القدرات)*

[7] بناءً على توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية والأدوات التحليلية ذات الصلة من أجل تحسين عملية صنع القرار دعمًا للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

41- وتعزيز الدعم المالي والفني للنظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك بناء القدرات الإحصائية، وعمليات النقل الطوعي للتكنولوجيا وفقًا للشـــروط المتفق عليها على نحو متبادل، وكذلك الأطر المبتكرة مثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ضـــمن جملة أمور أخرى، لتعزيز القدرات على إنتاج البيانات العالية الجودة وجمعها وتحليلها واستخدامها لتوجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ (*الدعم الفني*)

42- وتشجيع تصنيف بيانات الأمن الغذائي والتغذية حسب الموقع الجغرافي المكاني والوضع الاجتماعي والاقتصادي ودمج البيانات النوعية لتحديد الأبعاد المتعددة والمركّبة لمواطن الضعف على مستوى التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ (*تصنيف البيانات*)

43- والاستثمار في الأدوات وتكنولوجيا المعلومات والنُظم الرقمية لسدّ فجوات البيانات، مثل تلك الموجودة في قطاع المسار المتوسط وترشيد وتبسيط جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية بموازاة تحسين جودة البيانات والأدوات التحليلية، بما يشـــمل التحليلات المســـتندة إلى الذكاء الاصـــطناعي ضـــمن جملة أمور أخرى، من أجل تتبّع الاختلالات في النظم الغذائية في الوقت الفعلي؛ (*الاستثمار في جمع البيانات*)

44- والاستثمار في عمليات الرصد التشاركي واستراتيجيات التعلّم التكيفية، وتقييم السياسات والبرامج الغذائية وتعزيزها من خلال تنفيذ أطر تقييم شاملة تتضمن أيضًا تقييم التنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا المترتبة على النظم الغذائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية؛ (*الرصد والتقييم*)

45- والاســـتثمار في الحكومات المحلية والشـــبكات الغذائية في المدن والجامعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات المعارف المحلية، والتعلّم منها، كآلية للاستفادة من المعارف المتنوعة، بما في ذلك المعارف التقليدية، والأدوات الرقمية، والأطر التشاركية، والمنصات المتعددة المستويات والمتعددة أصحاب المصلحة. ويضمن هذا النهج الشفافية، ويتيح تتبّع التقدّم المحرز، ويسهّل تبادل الدروس المستفادة والنتائج والتحديات والممارسات الجيّدة بين المدن والأقاليم وعبر القطاعات؛ (*تقاسم المعارف*)

46- وإعطاء الأولوية لتمويل البحوث المحدّدة السياق والمتعددة التخصصات، بما في ذلك الابتكار في مجال البحوث، والبحوث النوعية والتشـــاركية التي تركّز على الأمن الغذائي والتغذية، بما يشـــمل الممارســـات الزراعية المســـتدامة، والتخطيط الحضـــري والمكاني، وديناميكيات ســـلاســـل الإمدادات، والصـــحة العامة، والعلوم الاجتماعية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي. (*البحوث المتعددة التخصصات*)